Document: EB 2015/LOT/P.1
Date: 9 February 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جزر سليمان من أجل

برنامج التنمية الريفية - المرحلة الثانية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Chase Palmeri
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2449 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: ch.palmeri@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج ii

موجز التمويل iii

توصية بالموافقة 1

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي 1

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 1

ثانيا- وصف البرنامج 2

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 2

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج 3

جيم- المكونات/النتائج 4

ثالثا- تنفيذ البرنامج 6

ألف- النهج 6

باء- الإطار التنظيمي 6

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 7

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء- الإشراف 8

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده 9

ألف- تكاليف البرنامج 9

باء – تمويل البرنامج 9

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال- الاستدامة 10

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا- الاعتبارات المؤسسية 11

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء – المواءمة والتنسيق 12

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 12

دال- الانخراط في السياسات 12

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني 13

سابعا- التوصية 13

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة البرنامج

جزر سليمان
برنامج التنمية الريفية

تقرير التصميم

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

جزر سليمان
برنامج التنمية الريفية – المرحلة الثانية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)
المقترض:	جزر سليمان
الوكالة المنفذة:	وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة
التكلفة الكلية للبرنامج:	62.6 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	1.57 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 2.27 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة الصندوق:	1.57 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 2.27 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
الجهات المشاركة في التمويل:	المؤسسة الدولية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (أستراليا)، الاتحاد الأوروبي/الصندوق الأوروبي للتنمية 11
قيمة التمويل المشترك:	المؤسسة الدولية للتنمية: 5 ملايين دولار أمريكي نافذة الاستجابة للكوارث في المؤسسة الدولية للتنمية: 4 ملايين دولار أمريكي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (أستراليا): 13.3 مليون دولار أمريكي الاتحاد الأوروبي/الصندوق الأوروبي للتنمية 11: 13 مليون دولار أمريكي (يؤكد فيما بعد)
شروط التمويل المشترك	المؤسسة الدولية للتنمية: قرض بشروط تيسيرية للغاية بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي نافذة الاستجابة للكوارث في المؤسسة الدولية للتنمية: منحة بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (أستراليا): منحة الاتحاد الأوروبي/الصندوق الأوروبي للتنمية 11: منحة
مساهمة المقترض:	6.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة القطاع الخاص:	11.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	البنك الدولي
المؤسسة المتعاونة:	البنك الدولي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جزر سليمان من أجل برنامج التنمية الريفية – المرحلة الثانية، على النحو الوارد في الفقرة 54.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جزر سليمان من أجل برنامج التنمية الريفية – المرحلة الثانية

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- تمتلك جزر سليمان، وهي أرخبيل يتألف من 997 جزيرة من مساحة سطحية، قدرها الإجمالي 900 29 كيلومتر مربع منتشرة على 1.34 مليون كيلومتر مربع من المحيط. وهي تقع ضمن "دائرة النار" في المحيط الهادي، وضمن حزام الأعاصير، مما يجعلها شديدة التعرض للكوارث الطبيعية. ويتوزع سكانها البالغ عددهم ما يقرب 000 550 نسمة على 90 جزيرة مأهولة. ويعيش حوالي 80 في المائة من السكان في المناطق الريفية.

2- تتقدم جزر سليمان نحو عقدها الثاني من وضع أكثر استقرارا منذ نهاية الصراع فيها عام 2003، على الرغم من بقاء العديد من التحديات الكبيرة. وقد أدى الصراع، المعروف محليا باسم "توترات" الذي انطوى على مواجهات عنيفة بين مجموعات مسلحة متنافسة إلى قتل وتشريد وخراب في الممتلكات على نطاق واسع. وكان لهذا الصراع أسباب اقتصادية وسياسية متعددة، بما فيها تمركز النمو الاقتصادي في وحول هونيارا، وتآكل السلطات التقليدية والإحباط في صفوف الشباب والافتقار إلى التناغم الاجتماعي. وقد استمرت هذه الأوضاع مسلطة الضوء على أهمية تحسين البنى التحتية والخدمات والفرص الاقتصادية في المناطق الريفية.

3- يعاني حوالي 23 في المائة من سكان جزر سليمان من الفقر الذي ينطوي على الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية. ويعيش معظم الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والفقر الغذائي المدقع في المناطق الريفية، حيث فرص الوصول إلى الخدمات محدودة للغاية.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- إدراكا منها للحاجة إلى زيادة الاتساق بين برامج التنمية الريفية للحكومة وللجهات المانحة، وتحسين فعالية المعونة، أطلقت وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة استراتيجية للتنمية الزراعية والريفية عام 2007. ويدعم برنامج التنمية الريفية في جزر سليمان (المرحلة الأولى) تنفيذ الأوليات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

5- أما الوثيقة السياساتية الرئيسية التي تغطي فترة برنامج التنمية الريفية– المرحلة الثانية فهي الاستراتيجية الوطنية للتنمية للفترة 2011–2020. وتضع هذه الاستراتيجية الخطوط العريضة لعدة أهداف ستدعمها المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية، إلا أن أكثر هذه الأهداف صلة وأهمية، هما الهدفان 1 و4[1]. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين الوصول إلى الأسواق، والبنى التحتية الريفية، والمشاركة في التنمية المجتمعية والصمود في وجه الكوارث. وعلى وجه الخصوص، سيساعد برنامج التنمية الريفية، المرحلة الثانية على تطوير الإجراءات الرامية إلى دعم المجتمعات في الحد من المخاطر وإدارة الكوارث.

6- أما الوثيقة الرئيسية التي توجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية، فهي خطة التنمية متوسطة الأجل للفترة 2014–2018 والتي تستجيب لأولويات الائتلاف الوطني للإصلاح والتقدم لعام 2013. وتتمثل الأولوية الأولى في الخطة متوسطة الأجل للتنمية الريفية والاقتصادية المستدامة. وسيدعم برنامج التنمية الريفية، المرحلة الثانية هدف هذه الخطة المتمثل في إشادة البنى التحتية الملائمة لتيسير تنفيذ الأهداف الإنمائية في المجتمعات الريفية والنائية، بما في ذلك إبقاء البنى التحتية في وضع يسمح باستخدامها بصورة كاملة. وسيدعم المكون الزراعي في برنامج التنمية الريفية، المرحلة الثانية هدف الخطة المتمثل في زيادة الفرص الاقتصادية، بما في ذلك زيادة القيمة على مصادر النمو الاقتصادي وتنويعها.

7- يركز نهج الصندوق في جزر المحيط الهادي، الذي يستند إلى مشاورات مسهبة أجريت في أواخر عام 2012، على المناطق المعزولة التي تواجه صعوبات، مثل الجزر المرجانية، والجزر الخارجية، والمناطق الهامشية والمرتفعة المعرضة للكوارث الطبيعية، حيث المصادر الطبيعية مستنزفة، والسكان يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتتمثل الأداة الرئيسية في الانخراط والتمكين المجتمعي المباشر، مع التركيز على الاحتياجات المخصوصة للشباب والنساء. وسترتكز سبل العيش المحسنة إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. ويعتبر التكثيف المستدام حجر الزاوية في هذا النهج استنادا إلى استخدام التكنولوجيات التي تراعي وتحمي البيئة. ويدعو هذا النهج إلى انخراط الصندوق من خلال إرساء الشراكات مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف الناشطة في هذا الإقليم.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

8- سيكون برنامج التنمية الريفية، المرحلة الثانية برنامجا وطنيا يعمل في تسع محافظات و171 ناحية ريفية في جزر سليمان. وبموجب مكون البنى الأساسية والخدمات المجتمعية، سوف تكون كل ناحية ريفية مؤهلة للحصول على منحتين للتنمية المجتمعية، مع بعض التعديلات بالنسبة للنواحي الكبيرة أو النائية جدا. وعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة في انتشار الفقر والهشاشة وحدتهما بين المحافظات والنواحي المختلفة، فإن

[1] الهدف 1: التخفيف من حدة الفقر وتوفير الفرص والفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتحسين وتعزيز حياة سكان جزر سليمان، والهدف 4: إدارة وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية بصورة فعالة وحماية سكان جزر سليمان من الكوارث الطبيعية.

الوصول المتساوي إلى التمويل لأغراض التنمية الريفية عنصر رئيسي من عناصر السياسة الحكومية، سعيا منها لتجنب خطر نشوء التوترات التي كانت مستندة في السابق إلى حد ما على الإحساس بانعدام المساواة في معاملة المحافظات المختلفة والمجموعات الإثنية المتنوعة. ومع أن كل أو جميع الأشخاص في المجتمع المحلي سوف يستفيدون من منح التنمية المجتمعية، إلا أن هذا المكون سيتضمن أيضا إجراءات تمكينية لتيسير مشاركة المجموعات المحرومة في عملية وضع الأولويات.

9- يوفر مكون الدعم والشراكات الزراعية فرصا أخرى لاستهداف مجتمعات وأسر أفقر، وأشد انعزالا وهشاشة. ومع أن الشركاء التجاريون هم من سيقوم باختيار المجتمعات والأسر التي يرغبون بإقامة أعمال معها، إلا أن معايير اختيار الشراكات التي ستموَّل ستفضّل الشراكات التي تروج للأنشطة المتسقة مع مصالح وقدرات الفقراء. ولضمان ألّا تستحوذ محافظة أو محافظتان أو شركاء تجاريون على الفوائد، لن يتم توجيه أكثر من 30 في المائة من الأموال لأية محافظة واحدة، كما لن يتم توجيه أكثر من 15 في المائة لأية شراكة واحدة.

10- إلا أن مبادرة إضفاء الطابع التجاري على الزراعة في هذا البرنامج، والمصممة للتركيز على المزارعين النشطين تجاريا والأكثر استقرارا، سوف يتطلب عدم استبعاد مزارعي الكفاف أو مزارعي شبه الكفاف.

11- يأخذ تصميم البرنامج بعين الحسبان عدم فائدة استهداف أسر محدودة على الدوام في جزر سليمان، حيث تحقق نظم الأمن الاجتماعي التقليدية الانسجام المجتمعي من خلال تقاسم الأغذية والدخل بين أفراد الأسر الممتدة والعشائر. وفي هذا الوضع، فإن استهداف الأسر المختارة فقط بافتراض أن جميع أفراد المجتمع لن يتقاسموا الفوائد مع غيرهم من أفراد القرية أو العشيرة قد يأتي بنتائج عكسية ويحمل معه إمكانية التقسيم.

12- يتوقع للمرحلة الثانية من هذا البرنامج أن توفر الفوائد لحوالي 600 68، وستستفيد معظم هذه الأسر من تحسين البنى الريفية والخدمات. كذلك سيستفيد حوالي 500 20 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة ومالكي الأعمال الزراعية، وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، من تحسين الإنتاجية الزراعية والتسويق وإضافة القيمة. وحيث أنه من المحتمل لمعظم المستفيدين من مكون الدعم والشراكات الزراعية أن يعيشوا في نفس المجتمعات التي تستفيد من مكون الخدمات والبنى التحتية المجتمعية، فإنه من المبرمج لمعظم الأسر أن تتلقى نمطين اثنين من الفوائد المتكاملة.

باء- الهدف الإنمائي للبرنامج

13- يتمثل الهدف الإنمائي من المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية في تحسين البنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية وتعزيز الروابط بين أسر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق. وهنالك أربعة مؤشرات رئيسية يمكن لها أن تقيس تحقيق هذا الهدف وهي: (1) عدد المستفيدين من الرجال والنساء الذين تحسنت فرص وصولهم إلى الخدمات والبنى الأساسية الريفية و/أو جودتها؛ (2) عدد أعضاء الأسر الزراعية من النساء والرجال المنخرطين في شراكات منتجة مع مشروعات تجارية؛ (3) الزيادات النسبية في مبيعات المزارعين المنخرطين في الشراكات؛ (4) عدد المستفيدين من الرجال والنساء الذين يتلقون دعما في الإنتاج الزراعي والحيواني لاستعادة الدخل الذي خسروه بسبب فيضانات أبريل/نيسان 2014.

جيم- المكونات/النتائج

14- **المكون الأول: البنى التحتية المجتمعية والخدمات** (21.52 مليون دولار أمريكي)، وهو يهدف إلى الإبقاء على الآليات الإنمائية التي يقودها المجتمع المحلي والمطورة خلال المرحلة الأولى من البرنامج، مع إدخال عدد من التعديلات استنادا إلى الدروس المستفادة ونتائج التقييم. وأما المكونات الفرعية فهي كالتالي:

(أ) **منح التنمية المجتمعية** التي ستعطى على دورتين وتغطي النواحي الريفية الـ172 في البلاد. وسوف يتم صرف المنح في العادة على شريحة واحدة للمجتمعات لأغراض المشروعات الفرعية ذات الأولوية. وستبقى قائمة أنماط المشروعات الفرعية المؤهلة وغير المؤهلة لتلقي المنح كما كانت عليه بالنسبة للمرحلة الأولى من البرنامج، ولكن ستبذل الجهود لضمان أن تفهم المجتمعات المحلية جملة الخيارات المتاحة للبنى التحتية الاقتصادية (الطرقات، والجسور، ومرافق التخزين، وحواجز الموانئ، إلخ)، وبناء القدرات وأنشطة التدريب التي ترفد إضفاء الطابع التجاري على الزراعة.

(ب) **التيسير المجتمعي وتنمية القدرات** الذي سيتم توفيره من خلال "المساعدين المجتمعيين"، والذين سيتم تدريب نصفهم لتوفير الخدمات التقنية والهندسية. كما سيتم أيضا إجراء نشاط ريادي للمساءلة المجتمعية بناء على مهارات التيسير التي يمتلكها هؤلاء المساعدون.

(ج) **إعادة تشييد البنى التحتية الريفية بعد الكوارث وصمودها في وجهها** والذي سيدعم تزويد المجتمعات في غوادالكانال المتأثرة بالفيضانات المفاجئة التي حدثت في أبريل/نيسان 2014. وستتلقى أكثر المجتمعات تأثرا بهذه الفيضانات منحا خاصة لإصلاح أو إعادة تشييد البنى التحتية المجتمعية.

(د) **الدعم** الذي ستوفره وحدات الدعم في المحافظات ومن خلال استقطاب الموارد من الحكومات في المحافظات ومكاتب تنمية الدوائر الانتخابية وموظفي الوزارات ذات الصلة على مستوى المحافظة. وسيتم تعزيز بنى التخطيط لضمان تكامل برنامج التنمية الريفية مع المصادر التمويلية الأخرى.

15- سوف يتم قياس نتائج المكون الأول من خلال ما يلي: (1) عدد مشروعات الفرعية المجتمعية المستكملة؛ (2) عدد المشاركين في الاجتماعات المجتمعية للتشاور/وضع الأولويات؛ (3) نسبة المشروعات الفرعية التي تمتلك خططا للتشغيل والصيانة؛ (4) قيمة المساهمات المجتمعية في تكاليف المشروعات الفرعية؛ (5) عدد النساء العضوات في لجان التنمية في النواحي؛ (6) نسبة المشروعات الفرعية التي يتم تمويلها بصورة مشتركة من مصادر أخرى.

16- **المكون الثاني: الشراكات الزراعية والدعم**. ويهدف هذا المكون إلى: (1) مساعدة الأسر الزراعية على الانخراط في شراكات منتجة مع المشروعات التجارية؛ (2) بناء قدرات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية لتوفير مهامها الجوهرية في التنظيم والبحوث وتنسيق القطاع؛ (3) استعادة الأصول المنتجة للأسر التي تأثرت بصورة كبيرة بفيضانات أبريل/نيسان 2014. وأما المكونات الفرعية لهذا المكون فهي على النحو التالي:

(أ) **شراكات الأعمال الزراعية** التي ستروج لتنمية التحالفات المنتجة بين الأعمال الزراعية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وستتضمن مثل هذه الشراكات التمويل وخدمات تنمية الأعمال وروابط السوق وبناء القدرات والدعم السياساتي/المؤسسي. ويجب أن تضم هذه الشراكات أصحاب الحيازات الصغيرة، وإجراءات لمساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم واتصالهم مع السوق. وعند تخصيص منح إرساء شراكات الأعمال الزراعية، ستعطي معايير الاختيار الأولوية للشراكات التي: (1) توفر فرصا

متساوية لمشاركة الرجال والنساء والشباب؛ (2) تضم إجراءات لتيسير إشراك المجموعات المحرومة والضعيفة؛ (3) التطرق للحاجة للتأقلم مع التفاوتات المناخية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

(ب) **مرفق السندات التكميلية الزراعية**. حيث سيعيد هذا المرفق تنشيط مرفق السندات التكميلية المنشأ بموجب المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية. وسيتم الوصول إليه من خلال المصارف التجارية لصالح المشروعات الفرعية التي يسهم فيها المقترض بما لا يقل عن 20 في المائة من التكاليف، وحيث يكون المصرف مستعدا لإقراض 60 في المائة منها. بحيث تم تمويل بنسبة 20 في المائة المتبقية بمنحة من المرفق. وسيتم حصر الأهلية بالمشروعات المنخرطة في القطاع الزراعي، وسوف تعطى الأفضلية للمشروعات التي توفر أفضل آفاق لتوليد العمالة.

(ج) **إضفاء الطابع التجاري على الزراعة** الذي سيعزز من البيئة التمكينية للقطاع الزراعي من خلال دعم عملية بناء القدرات في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، والدعم المباشر لمجموعات المزارعين، وتحسين تنسيق الصناعة والبحوث المكيفة.

(د) **التعافي من الكوارث التي تصيب الزراعة والثروة الحيوانية والصمود في وجهها** مما سيساعد على إصلاح الأصول الإنتاجية أو استبدالها في مجتمعات غوادالكانال الأكثر تأثرا بالفيضانات الأخيرة. وسوف يوفر هذا النشاط أيضا التدريب على إدارة المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والكوارث والزراعة التي تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ في جميع المحافظات.

(هـ) **دعم العمالة الزراعية** الذي سيتضمن وحدة لإدارة المكون الثاني يكون مقرها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، وتضطلع بمهمة تنسيق وإدارة تنفيذ هذا المكون.

17- سيتم قياس نتائج المكون الثاني من خلال ما يلي: (1) عدد شراكات الأعمال الزراعية التي تم إرساؤها؛ (2) زيادة المناطق المزروعة بالمحاصيل التي تستخدم ممارسات زراعية محسنة بموجب هذه الشراكات؛ (3) القيمة الإجمالية لمنح مرفق السندات التكميلية الزراعية المصروفة؛ (4) عدد المزارعين نساء ورجالا ممن هم أعضاء في رابطات رسمية الذين ساهموا في هذه الشراكات؛ (5) عدد يوم–زبون من التدريب الزراعي الموفر.

18- **المكون الثالث: إدارة البرنامج**. ستتم معظم أنشطة الإدارة المخصوصة بالمكونات ضمن المكونين الأول والثاني. أما مهام الإدارة الجوهرية والتي تشترك فيها جميع المكونات فستبقى تحت المكون الثالث، بما في ذلك: الإدارة الإجمالية للبرنامج، والمالية، والتوريد، والرصد والتقييم، ونظم معلومات الإدارة، والإجراءات الحمائية الاجتماعية/البيئية.

19- يكمل المكونان الأول والثاني أحدهما الآخر بعدة طرق: (1) ستحسّن البنى التحتية الاقتصادية من وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق؛ (2) ستتلقى العديد من المجتمعات الريفية فوائد مضاعفة من خلال التحسينات المدخلة على الخدمات الاجتماعية، مثل المياه، والصحة أو التعليم، والاستثمارات الاقتصادية في مزارعها؛ (3) سيمكّن كلا العنصرين المجتمعات الريفية من خلال إدارة المشروعات الفرعية وربط المجتمعات بالشركات التي يمكن لها أن تساعد على إضفاء الطابع التجاري على أنشطتها. كما أن المكونان سيعززان من الاستعداد لمواجهة الكوارث والصمود في وجه تغير المناخ.

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

20- سيكون النهج المتبع في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية مشابها للنهج المتبع في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج، مع اضطلاع وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة بالمسؤولية الإجمالية عن البرنامج، ولكن مع تفويض إدارة المكون الثاني منه إلى وحدة إدارة المكون الثاني التي ستُنشأ في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

باء- الإطار التنظيمي

21- ستبقى مسؤولية التنفيذ مع وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة، كما كان الحال عليه بالنسبة للمرحلة الأولى من البرنامج. وستوفر اللجنة التوجيهية للبرنامج الإشراف والتوجيه والرصد، وستتألف من أمناء عامين دائمين أو من يندبهم هؤلاء الأمناء من الوزارات الرئيسية.[2]

22- وسيساعد الأمين العام الدائم من وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة (الذي سيشغل منصب منسق البرنامج) وحدة لتنسيق البرنامج، تتألف من مدير البرنامج المحلي ومستشار دولي للبرنامج، إضافة إلى: (1) أخصائيين في المظاهر القانونية والمالية وأخصائيي توريد؛ (2) بالنسبة للمكون الأول والمكون الثاني، منسقين وغيرهم من موظفي الدعم (الذين سيكون مقرهم في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية)؛ (3) وبالنسبة للدعم الإضافي لتنفيذ جميع المكونات، سيكون هنالك موظف مسؤول عن الرصد والتقييم/نظام معلومات الإدارة ومسؤول عن شؤون البيئة. وسينسق مدير البرنامج (الذي سيرفع تقاريره إلى الأمين العام الدائم، في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة) أنشطة التنفيذ التي ستديرها الحكومات في المحافظات ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

23- أما إدارة المكون الأول على مستوى المحافظات، فستكون مسؤولية الأمين العام في المحافظة، يساعده مدير فريق في المحافظة ومسؤول مالي ومساعد مجتمعي يعملون على مستويات الناحية والقرية. وستتم إدارة الأنشطة المركزية في المحافظة من غوادالكانال. وسوف تكون الحكومات في المحافظات مسؤولة عن الأنشطة في كل محافظة من خلال مذكرات تفاهم مع وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة. وسيوفر موظفو الوكالة المعنية الدعم التقني على مستوى المحافظة.

24- أما إدارة المكون الثاني فستكون مسؤولية وحدة إدارة المكون الثاني. وسوف يكون مدير المكون الثاني مسؤولا عن جميع أنشطة المكون والإبلاغ عنها لنائب الأمين العام التقني في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وسيعمل هذا المدير مع مدير برنامج التنمية الريفية ومستشار البرنامج كفريق للإدارة الإجمالية للبرنامج. وسيدعم مستشاران وطنيان مظاهر إرساء الشراكات والتدريب في المكون الثاني، حيث سيوفر موظفان الدعم في مجال الرصد والتقييم، وستخصص وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مساعدا للبرنامج لدعم فريق وحدة إدارة المكون الثاني.

[2] وزارة المالية والخزينة، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، وزارة تنمية البنى التحتية، وزارة الحكومات في المحافظات والتعزيز المؤسسي، وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية، وزارة الصحة، وزارة التنمية الريفية، وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة، والأمناء العامون في المحافظات.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

25- ستجتمع اللجنة التوجيهية للبرنامج مرتين سنويا لرصد التقدم المحرز وتوفير التوجيه. وسترفع وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، تقارير نصف سنوية للجنة التوجيهية للبرنامج والبنك الدولي وغيره من الجهات المانحة. وسيتم تشكيل لجنة تشاورية متعددة الجهات المانحة من قبل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية لتوفير التوجيه للمكون الثاني.

26- ستشرف وحدات الإشراف على البرنامج على تنفيذ المشروعات الفرعية، وستضمن الإبلاغ الفصلي في الوقت المحدد من قبل كل لجنة من لجان تنفيذ المشروعات الفرعية. وسيرصد المساعدون المجتمعيون المشروعات الفرعية، ويوفرون المساعدة التقنية، ويجمعون التقارير ويتثبتون من صحتها. وسوف تجمع وحدة تنسيق البرنامج التقارير الخاصة بالمشروعات الفرعية ضمن المكون الأول، علاوة على التقارير الخاصة بأنشطة المكون الثاني في تقرير نصف سنوي.

27- وبالنسبة لأنشطة المكون الأول، سيستخدم نظام لمعلومات الإدارة يستند إلى شبكة الإنترنت لرصد المشروعات الفرعية، مما يسمح بتحميل تحديثاتها في الوقت الفعلي من الميدان. وسيتم رصد التقدم المحرز في المشروعات الفرعية لمساعدة المجتمعات المحلية التي قد تواجه بعض الصعوبات.

28- ستتمثل الأداة الرئيسية لرصد المكون الثاني في المقارنات على خلفية خطوط الأساس الموضوعة لكل شراكة. وسوف يتم رصد الأثر على المزارعين المشاركين. كذلك سيتم رصد المشروعات الفرعية الممولة من مرفق السندات التكميلية الزراعية، مع المصارف التجارية المساهمة، للتأكد من أداء القروض وتحسن الأعمال وخلق فرص العمل.

29- ستجرى أنشطة تقييم الانتعاش من الكوارث كجزء من استعراض منتصف المدة.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

30- **الإدارة المالية،** ستعتمد إجراءات الإدارة المالية على تلك التي صممها البنك الدولي لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التنمية الريفية. وسيعد فريق برنامج التنمية الريفية الحالي، الذي يمتلك خبرة في وضع الميزانيات من المرحلة الأولى من البرنامج، ميزانية إجمالية لفترة المرحلة الثانية بأكملها، بما في ذلك ميزانية مفصلة للسنتين الأوليتين. وستكون هذه الميزانية متسقة مع خطة التوريد. وإضافة إلى مسؤوليتها ككيان تنفيذي لمكون من مكونات هذا البرنامج، ستضطلع وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة بالمسؤولية أيضا عن الإدارة والتنسيق الإجماليين للبرنامج، بما في ذلك إنشاء نظام ملائم للضوابط الداخلية والإبقاء عليه. وسيكون مدير البرنامج، من خلال المدير المالي، مسؤولا عن إعداد قوائم مالية للبرنامج. وسيستمر أعضاء الفريق المالي في تلقي التدريب على الإدارة المالية وأي مجالات أخرى مما قد يحتاجونه. وستقوم وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة بمسك دفاتر الحسابات على وجه الخصوص لأغراض هذه البرنامج. وسوف تسمح بيانات الحسابات بالربط بصورة مباشرة بين التكاليف والأنشطة والمخرجات المخصوصة. وسوف يستمر البرنامج في استخدام الحزمة المحاسبية "MYOB"، إلا أن البنك الدولي سيقوم بإسداء المشورة حول تحسين تشغيل هذا النظام بحيث يكون أكثر استجابة لاحتياجات البرنامج. وسوف ترصد وحدة تنسيق البرنامج وتوفر التقارير المالية المرحلية الفصلية والسنوية للبنك الدولي والصندوق ضمن 45 يوما من انتهاء

الفترة. وسوف تكون المعلومات الواردة في هذه التقارير مشابهة في تركيبتها للإبلاغ المتبع في المرحلة الأولى من هذا البرنامج.

31- **تدفق الأموال.** سوف تفتح وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة حسابا جديدا معينا للمرحلة الثانية من هذا البرنامج بدولارات جزر سليمان يتم تحويل أموال الصندوق إليها بحيث تكون منفصلة عن الحساب المعين المستخدم للمرحلة الأولى من البرنامج. وإضافة إلى الحساب الأساسي المعين لوحدة تنسيق البرنامج، سوف توفر الحسابات الفرعية في المحافظات الأموال لدعم أنشطة وحدات دعم البرنامج. وكذلك ستتدفق الأموال من الحساب الأساسي لوحدة تنسيق البرنامج إلى حسابات المشروعات الفرعية المفتوحة لكل مشروع مجتمعي فرعي. وسوف يتم إبرام اتفاقية للمشروعات الفرعية بين وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة وكل مجتمع متلقي تحدد الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها توفير الأموال.

32- **التوريد.** تم إجراء تقدير للتوريد خلال تصميم البرنامج. وسيتمر العمل بالتدابير المطورة بموجب المرحلة الأولى من البرنامج بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للبنك الدولي واتفاقية التمويل. وسوف يتم إعداد خطة التوريد التي تحدد الوسائل، والتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستعراض المسبق، والإطار الزمني.

33- **ترتيبات المراجعة الخارجية.** سوف تستعين وزارة التخطيط الإنمائي وتنسيق المعونة بشركة مراجعة حسابات خاصة لإجراء مراجعة سنوية للقوائم المالية للبرنامج، والتي ستكون منفصلة عن حسابات الوزارة.

هاء- الإشراف

34- سوف يكون البنك الدولي المؤسسة المتعاونة مع الصندوق. وسوف يدعم المكتب القطري للبنك الدولي تنفيذ البرنامج، بما في ذلك الامتثال القانوني والدعم التشغيلي والمظاهر التقنية والإجراءات الحمائية. وسوف يوفر الموظفون الماليون والإداريون في البلاد الدعم التشغيلي والاتصالات مع الحكومة. وسوف يتم إيفاد بعثات إشراف ثلاث مرات خلال السنة الأولى على الأقل وعلى أساس نصف سنوي بعد السنة الأولى. وإضافة إلى الاستعراضات الفصلية التي يقوم بها البنك الدولي والمدخلات التي يوفرها أخصائيو التوريد والإدارة المالية والإجراءات الحمائية، سوف تحدد خطة الإشراف الخبرة التقنية الملائمة التي سيوفرها الصندوق.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

35- ستنفذ المرحلة الثانية من هذا البرنامج على مدى خمس سنوات بتكلفة قدرها 62.8 مليون دولار أمريكي، مخصصة على النحو التالي:

الجدول 1

التكاليف المباشرة للبرنامج حسب المكون وحسب الممول

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	*المؤسسات المالية الدولية**	*المقترض*	*الشركاء من القطاع الخاص والمستفيدون*	*الإجمالي*
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*
المكون الأول – البنى التحتية المجتمعية والخدمات	18 324	2 859	7 452	28 635
المكون الثاني – الشراكات الزراعية والدعم	15 202	2 202	8 448	25 852
المكون الثالث – إدارة البرنامج	6 374	1 739	-	8 113
الإجمالي	**39 900**	**6 800**	**15 900**	**62 600**

* تتضمن المؤسسات المالية الدولية المؤسسة الدولية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا والاتحاد الأوروبي/الصندوق الأوروبي للتنمية 11 والصندوق.

باء – تمويل البرنامج

36- سوف يتم تمويل المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية بصورة مشتركة من قبل الصندوق، والبنك الدولي، ودائرة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا، والاتحاد الأوروبي، والحكومة، والمستفيدين والقطاع الخاص. وسوف يتم تجميع المساهمات من الحكومة والجهات المانحة البالغة 46.9 مليون دولار أمريكي، ولن يتم تخصيص أي منها لأي مكون محدد. أما مساهمة الاتحاد الأوروبي فهي تقريبية في هذه المرحلة، وقد تخضع للمزيد من التقدير من قبل وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتقدر مساهمات المشاركين في التمويل على النحو التالي:

الجدول 2

التكاليف المباشرة للبرنامج حسب فئة الإنفاق والممول

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفئة	*المؤسسات المالية الدولية**	*المقترض*	*الشركاء من القطاع الخاص والمستفيدون*	*الإجمالي*
	المبلغ	*المبلغ*	*المبلغ*	*المبلغ*
السلع والخدمات والمدخلات	39 900	6 800	15 900	62 600
الإجمالي	**39 900**	**6 800**	**15 900**	**62 600**

* تتضمن المؤسسات المالية الدولية المؤسسة الدولية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا والاتحاد الأوروبي/الصندوق الأوروبي للتنمية والصندوق.

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

37- سيكون للاستثمارات في البنى التحتية الاجتماعية المتسمة باستدامة وفعالية التكاليف بموجب المكون الأول آثارا إيجابية على وصول المجتمعات المحلية واستخدامها للخدمات، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم ومياه الشرب، وبالتالي فإنها ستتطرق للأهداف الوطنية للوصول إلى تعليم ورعاية صحية من نوعية جيدة. وبموجب المكون الثاني، سوف يتم تعزيز سبل العيش الريفية من خلال تنويع الإنتاج الزراعي وإضفاء الطابع التجاري عليه وتحسين الوصول إلى التمويل، مما سيتطرق للأهداف الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي الشمولي.

38- يتوقع للاستثمارات في المرحلة الثانية من هذا البرنامج أن تخلف أثرا قويا على القدرة الإنتاجية وأن تسهم في خلق فرص العمالة والابتكار. وتتمثل الفوائد الاقتصادية الرئيسية فيما يلي: (1) تحسين إيصال الخدمات والمزيد من الاستثمارات الخاصة إلى المناطق الريفية؛ (2) زيادة الإنتاجية الزراعية وإضافة القيمة؛ (3) استعادة الأصول التي تقوضت جراء الفيضانات الأخيرة. وسوف تتضمن الفوائد الأخرى: (1) الفوائد الاجتماعية (توفير الوقت، ومياه الشرب النظيفة، والتصحاح، والصحة والتعليم)؛ (2) تحسين التسيير/رأس المال الاجتماعي على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظة وتمكين النساء في عملية صنع القرار.

39- يشير التحليل الاقتصادي إلى أنه يمكن أن يتوقع للبرنامج أن يولد معدل عائد اقتصادي بحدود 17 في المائة، يضم 10 في المائة للمكون الأول وحوالي 22 في المائة للمكون الثاني. وتقتصر هذه التقديرات على الفوائد التي يمكن تحديدها بالكميات بصورة يسيرة. أما الفوائد غير الكمية الهامة فيمكن توقع حصولها مع مرور الوقت. وتثبت اختبارات الحساسية أن النتائج الاقتصادية متينة بصورة معقولة في وجه التفاوتات في أسعار السلع والتكاليف والتغييرات الطارئة على سرعة التنفيذ.

دال- الاستدامة

40- ستعمل المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية على إضفاء الطابع المؤسسي على منح النواحي والمشروعات الفرعية، بحيث يتم تمويلها بصورة كاملة إن أمكن من قبل الحكومة مع استكمال المرحلة الثانية. وأما التمويل الإضافي الوارد من الحكومة – والذي يغطي الدورة الرابعة للمنح المجتمعية بموجب المرحلة الأولى من البرنامج بأكملها – والقرار بمنح تمويل كبير للمرحلة الثانية، فهي مؤشرات هامة على الالتزام السياسي بالاستدامة.

41- وعلى المستوى المجتمعي، ستركز الاستدامة على التشغيل والصيانة وبناء القدرات. وسوف يتم دعم المشروعات الفرعية لضمان وجود الخطط الملائمة للتشغيل والصيانة، والتي تعتمد بمعظمها على التمويل المجتمعي. وسيتم تعزيز الدعم الموفر لاستدامة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم من خلال الانخراط الأكبر في تخطيط المشروعات الفرعية.

42- ستوفر أدوات المنح المناظرة المستخدمة في المكون الثاني الرأسمال الأساسي لتحفيز انطلاق مشروعات الأعمال التي سيتم الإبقاء عليها على أساس تجاري. وبالتالي تعتمد الاستدامة على نجاح الاستثمارات وعلى قدرة الشركات على الإبقاء على علاقاتها التجارية مع المزارعين.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

43- تحسنت القدرة على تنفيذ البرنامج بصورة كبيرة خلال المرحلة الأولى منه. وبالتالي تصنف مخاطر التنفيذ على أنها معتدلة. وتم بناء قدرات كبيرة لإيصال المنح المجتمعية، وسيستمر التحسن على هذه النظم. إلا أن تحدي دعم كل ناحية ريفية في البلاد يتطلب نهجا مكيفا وبناء قدرات مستمر. وقد تمت إدارة المخاطر المالية بصورة جيدة، كذلك بالنسبة للمخاطر البيئية والاجتماعية. ويفرض مكون الزراعة أكثر المخاطر أهمية حيث أنه النشاط الأساسي، وسيتم توفير منح الشراكات لأول مرة. وتعتبر عملية إدارة المنح عملية كثيفة المعاملات، وتمتد على مساحة جغرافية كبيرة. وستحتاج وزارة الزراعة والثروة الحيوانية إلى استقطاب مواردها المؤسسية، وعلى وجه الخصوص خدمات الإرشاد فيها لتوفير الدعم الاستباقي. ونظرا لمحدودية حجم القطاع الخاص، فربما يكون انطلاق الشراكات محدودا في البدايات ولذلك هنالك حاجة لبذل الجهود لبناء قدرات القطاع الخاص أيضا. وكذلك تخضع الشراكات التجارية للمخاطر الاعتيادية الناجمة عن تذبذب أسعار السلع، والتغيرات في أحوال الطقس والكوارث الطبيعية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

44- يتماشى تصميم المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية بصورة كاملة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015، ومع سياسات الصندوق بشأن التنمية المجتمعية، والبيئة وتغير المناخ، وتعميم التمايز بين الجنسين، والاستهداف، والمنح النظيرة وإدارة المعرفة. ويمتثل هذا البرنامج أيضا لاستراتيجيات الصندوق للمشروعات الريفية والقطاع الخاص من خلال تطوير تحالفات منتجة بين المزارعين والأعمال الزراعية وتوفير السندات التكميلية مترافقة مع خدمات تنمية الأعمال وبناء القدرات المؤسسية والتدريب.

45- تعترف المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية بالوقائع الحالية والتهديدات المستقبلية التي يفرضها تغير المناخ، ولذلك فهي تضم إجراءات للمواءمة والتخفيف من آثاره. وبموجب المكون الأول، تتعلق هذه الإجراءات بتخطيط البنى التحتية لضمان ألا تتأثر سلبا بتغير المناخ و/أو الكوارث الطبيعية، ولتخفيف أثر الكربون على البيئة إلى أدنى حد ممكن. وأما المكون الثاني، فسيتضمن إجراءات للتأقلم والتخفيف من المخاطر لتعزيز صمود النظم الزراعية في وجه تغير المناخ.

46- تحدد أعراف وتقاليد جزر سليمان أدوار كل من النساء والرجال بصورة واضحة. إذ تنخرط النساء عادة في زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية، في حين يركز الرجال على المحاصيل النقدية والصيد. ويستدعي ذلك نهجا ابتكارية، ولكنها موضوعة بعناية، للتشجيع على إشراك النساء والرجال بصورة تتسم بالمساواة، مع احترام المعتقدات والأعراف الراسخة التي تغطي الأدوار الخاصة بالجنسين. وتهدف المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية إلى تيسير المشاركة المتساوية للنساء والرجال في سياق الأدوار المحددة بحكم الأعراف لكل من الجنسين في الشؤون المجتمعية والزراعة. وسيبني المكون الأول على إنجازات المرحلة الأولى من البرنامج في إشراك النساء في البنى التحتية المجتمعية من خلال الإجراءات التمكينية لمشاركة النساء في صنع القرار. أما التحدي الذي يواجهه المكون الثاني فهو في تيسير مشاركة النساء في الأنشطة التجارية الزراعية التي كانت تقليديا، وإلى حد كبير، المجال الذي يعمل فيه الرجال، مع دعم دورهم الحالي

في محاصيل الكفاف. وسوف تمنح الأفضلية في تخصيص منح الشراكة لأصحاب الطلبات الذين: (1) يوفرون فرصا متساوية لمشاركة الرجال والنساء والشباب؛ (2) يدخلون إجراءات لتيسير إشراك المجموعات المحرومة والضعيفة.

باء – المواءمة والتنسيق

47- تتواءم المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية بصورة كاملة مع استراتيجية التنمية الزراعية والريفية، ومع الاستراتيجية الوطنية للتنمية (التي تتضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر)، ومع خطة التنمية متوسطة الأجل. وسيستمر استخدام النظم الوطنية المطورة بموجب المرحلة الأولى من هذا البرنامج في المرحلة الثانية منه. ويعتبر هذا البرنامج برنامج التنمية الزراعية والريفية الوحيد الكبير في جزر سليمان، وهو يحظى بالدعم من جميع شركاء التنمية الرئيسيين على أساس الموارد المجمعة. وقد عمل جميع هؤلاء الشركاء الإنمائيون في شراكة مع الحكومة ومع غيرها من أصحاب المصلحة خلال تصميم المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية، وسيتسمر في الانخراط في أنشطة الإشراف المشتركة.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

48- يتضمن المكون الأول توسيع نطاق أنشطة التنمية المجتمعية في المرحلة الأولى من البرنامج والتي تم تشذيبها على مدى سبع سنوات. أما المحرك الرئيسي لعملية توسيع النطاق فيتمثل في رغبة الحكومة والمجتمعات الريفية في توسيع فوائد المرحلة الأولى من البرنامج لتشمل البلاد بأسرها، والبناء على رأس المال الاجتماعي الذي تم تطويره خلال تلك المرحلة. وهنالك مجال كبير لتوسيع النطاق إذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة البدائية للبنى التحتية الريفية والخدمات والقدرة المجتمعية على الانخراط في التصميم والتنفيذ. وسوف تتطرق المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية إلى العوائق التي تحد من نجاح توسيع النطاق مثل القدرات المجتمعية والقدرات على مستوى المحافظة والتصميم التقني والإشراف والتشغيل والصيانة.

49- يمثل المكون الثاني نهجا جديدا للتنمية الزراعية في جزر سليمان. وهو يستند إلى قصص النجاحات في استخدام المنح النظيرة لتيسير الشراكات بين مشروعات الأعمال الزراعية ومجموعات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في بابوا غينيا الجديدة وفي أماكن أخرى من العالم. ويحظى مفهوم التحالفات المنتجة بقبول جيد من قبل شركات العمالة الزراعية في جزر سليمان، وقد أشار عدد منها إلى الرغبة في المشاركة.

دال- الانخراط في السياسات

50- يعتبر تمويل التنمية الريفية مجالا سياساتيا معقدا، ومجالا يمكن للمرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية أن تحقق مساهمة كبيرة في عملياته السياساتية. ويفتقر إضفاء الطابع السياسي على تمويل التنمية الريفية، وعلى وجه الخصوص، استخدام صناديق تنمية الدوائر الانتخابية إلى المساءلة والشفافية الأساسية. وعرض نهج برنامج التنمية الريفية أسلوبا فعالا ويتسم بمساءلة كبيرة للتطرق لاحتياجات التنمية الريفية التي يجب أن يستهدي بها الجدل الدائر حول تمويل التنمية الريفية. ويمثل الانخراط الأوسع مع القطاع الخاص مجالا سياساتيا جديدا يتسق مع استراتيجية التنمية المؤسسية لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

51- ستتشكل اتفاقية التمويل بين جزر سليمان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترد نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها مرفقة بهذه الوثيقة كملحق.

52- وجزر سليمان مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

53- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا- التوصية

54- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جزر سليمان قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته مليون خمسمائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 570 1 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جزر سليمان منحة تعادل قيمتها مليون خمسمائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 570 1 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Development Programme, Phase II"

(Negotiations concluded on 19 January 2015)

Loan Number:
Grant Number:

Programme Title: Rural Development Programme, Phase II (the "Programme")

Solomon Islands (the "Borrower/Recipient")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

WHEREAS, the Borrower/Recipient and the International Development Association ("IDA") have negotiated a draft Financing Agreement dated 16 September 2014 for the financing of the Programme (the "IDA Agreement"), and the Borrower/Recipient has requested an additional Loan and Grant from IFAD to provide additional financing for the Programme;and

WHEREAS, additional financing for the Programme will be obtained from other sources, including the Commonwealth of Australia.

NOW, THEREFORE, the Parties hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement, except for the provision identified in Section E paragraph 4 below. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and a Debt Sustainability Framework (DSF) Grant to the Borrower/Recipient (the "Financing"), which the Borrower/Recipient shall use to implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the Loan is one million five hundred seventy thousand Special Drawing Rights (SDR 1 570 000).

   B. The amount of the DSF Grant is one million five hundred seventy thousand Special Drawing Rights (SDR 1 570 000).

2. The Loan shall be free of interest but bear a service charge of three fourths of one per cent (0.75%) per annum payable semi-annually in the Loan Service Payment Currency, and shall have a maturity period of forty (40) years, including a grace period of ten (10) years starting from the date of approval of the Loan by the Fund's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the United States Dollar.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be January 1.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 15 May and 15 November.

6. The Borrower/Recipient shall provide counterpart financing for the Programme in the amount of approximately USD 6.8 million.

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be the Mininstry of Development Planning and Aid Coordination.

2. The following are designated as additional Programme Parties:

(a) Ministry of Agriculture and Livestock;

(b) Participating provinces

3. The Programme Completion Date shall be the fifth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing shall be administered and the Programme supervised by IDA as the Cooperating Institution.

Section E

1. The following is designated as an additional condition precedent to withdrawal: the IDA Agreement shall have become effective.

2. The following is designated as an additional ground for suspension: the IDA Agreement has been suspended.

3. The following is designated as an additional ground for cancellation: the IDA Agreement has been cancelled.

4. As an exception to section 7.05 of the General Conditions, procurement shall be carried out in accordance with the procedures set out in the IDA Agreement.

5. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower/Recipient:

The Minister
Ministry of Finance and Treasury
P O BOX 26
Honiara, Solomon Islands

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This agreement, has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower/Recipient, and shall enter into force on the date of countersignature.

SOLOMON ISLANDS

_____
Authorized Representative

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

The Programme Description is set out in Schedule 1 to the IDA Agreement

II. Implementation Arrangements

The Programme shall be implemented in accordance with Schedule 2 to the IDA Agreement.

Logical framework

Results Hierarchy	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Overall Goal			
Reduced hardship and vulnerability in rural communities	• Percent rural population below basic needs poverty line • Rate of rural/urban population movement	• Household income and expenditure survey • Population census	• Government maintains favourable policy settings for rural development
Development Objective			
Improve infrastructure and services in rural areas and strengthen linkages between smallholder farming households and markets	• Number of beneficiaries with improved quality of, and/or access to rural infrastructure and services (including from disaster recovery) (262,850 of which 131,425 female) • Number of male and female farming household members engaged in productive partnerships with commercial enterprises (68,200) • Percentage increase in sales for farmers engaged in partnerships (30%) • Number of beneficiaries supported to recover incomes lost from flooding (5,400)	• Annual progress reports recording number of beneficiaries • Annual progress reports recording number of beneficiaries • Impact assessment studies • MTR to assess impact of flood recovery assistance	• RDP II participatory planning approach coordinated with other rural infrastructure and services • Line ministries support RDP II approach • Agribusinesses prepared to engaged in partnerships with smallholder farmers
Component 1: Community Infrastructure and Services			
Outcome 1: Community development grants used to finance improved rural infrastructure and services			
Output 1: Rural communities identify sub-projects which meet their needs	• Number of participants in community prioritization/consultation meetings (180,000 of which 90,000 female)	• Minutes and attendance records of meetings	• Selected sub-projects provide benefits to the greatest No. of people
Output 2: Sub-projects designed, financed, constructed	• Community sub-projects completed (374)	• Sub-project files and records compiled by PSUs and PCU	• Adequate capacity for design, procurement and construction
Output 3: Communities contribute at least 30% of cost of sub-projects	• Value of community contributions to sub-project costs (approximately US $ 4.2 million)	• Sub-project files and records compiled by PSUs and PCU	• Communities willing and able to mobilise resources
Output 4: Operation and maintenance regimes for infrastructure established	• Percentage of sub-projects with plans for operation and maintenance (100%)	• Documented and approved O&M plans	• O&M plans adequately implemented
Output 5: Women and men participate equally in identification of priority sub-projects	• Number of female Ward Development Committee members (50)	• Membership records of Ward Development Committees	• WDCs encourage participation of women
Output 6: RDP funding for sub-projects leverages additional finance from other sources	• Percentage of sub-projects with co-financing from other sources (20%)	• Sub-project budgets and reports showing financial contributions	• Other sources of funding (e.g. Constituency Development Funds

Results Hierarchy	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
			collaborate with RDP II
Component 2: Agricultural Partnerships and Support			
Outcome 2: Farming households engaged in productive partnerships with commercial enterprises			
Output 1: Productive and profitable partnerships created and sustained	• Number of agribusiness partnerships established and sustained (79) • Number of smallholder farmers engaged in partnerships (12,400)	• PCU records showing number of partnerships approved and sustained • Reports submitted by partners and independently verified	• Adequate number of acceptable partnership proposals • Farmer groups prepared to engage in partnerships
Output 2: Farmers in partnerships increase production and sales	• Increase in area of crops with improved farming practices under partnerships (25%)	• Independently verified Reports submitted by partners	• Partnerships develop marketing pathways to increase volume and prices
Output 3: Commercial banks increase lending to agribusiness clients through use of ASEF	• Total value of grants disbursed, SBD 16,000,000 • Repayment rates for ASEF-supported loans (high; nearly 100%)	• Records of participating commercial banks	• Sufficient agribusiness enterprises meet ASEF qualification criteria
Output 4: Agribusiness partners and ASEF recipients increase employment in rural areas	• Number of employees of SMEs (ASEF recipients) and agricultural partnerships (10% increase or1179)	• Sample survey of ASEF recipients • Independently verified Reports submitted by partners	• Jobs will be created in rural rather than urban areas
Output 5: Farmer groups and industry organizations strengthened	• Client days of agricultural training provided to farmer groups (20,000) • Number of industry councils established and sustained (2)	• Training records maintained by C2MU (MAL) • Annual reports submitted by industry councils	• Capable farmer groups identified • Industry councils will raise funds to be sustainable
Output 6: Flood damaged assets repaired or replaced and disaster preparedness strengthened	• Number of flood-affected households receiving support (670) • Number of households participating in disaster risk and climate resilience training (farmers in Guadalcanal and all other provinces); 670-900	• C2MU (MAL) records and sample survey of households during MTR	• Livestock and materials procured and delivered within two years
Component 3: Programme Management			
Output 1: Programme efficiently and effectively managed	• Programme implemented on schedule, reports submitted on time and audits unqualified • Spot checks of sub-projects and agribusiness partnership records produce satisfactory reports	• Programme reports • Joint donor supervision mission reports • Programme audit reports	• PCU and C2PMU are adequately funded and staffed • Government counterpart funding provided